

قرار رقم (CR-2024-204544) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (AC-2023-204544)

المقدم من/ فرع شركة ...، في شأن الدعوى رقم (AC-96871-2022) المقامة من/ فرع شركة ...، سجل تجاري رقم (...) للاعتراض على قرار التحصيل رقم ... لعام 1443هـ.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الثلاثاء الموافق 2024/04/16م، اجتمعت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض بحضور كل من:

الدكتور/ ... رئيساً

الدكتور/ ... عضواً

الأستاذ/ ... عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من/ ... هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيل عن (...) كوري الجنسية بموجب الإقامة رقم (...) -مدير الشركة- حسب ما جاء في السجل التجاري بموجب الوكالة رقم (...)، للاعتراض على القرار الابتدائي رقم (CTR-2023-96871)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، القاضي بعدم قبول الدعوى شكلاً، لعدم تقديمها خلال المدة النظامية.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار محل الطعن بتاريخ 2023/07/19م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ 2023/08/17م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وأما وقائع القضية فتتلخص بصور قرار (تحصيل فروقات بيانات جمركية) عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ضد الشركة المستأنفة برقم ... لعام (1443هـ)، والصادر من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، تلخص مضمونها: باعتراض المدعي على إلزام موكلته على دفع الفروقات الجمركية البالغة (5,686,073) ريالاً، بالإضافة إلى فرق ضريبة القيمة المضافة بعد ذلك والبالغة (151,266) ريالاً، ليكون مجموعها (5,837,339) ريالاً، وتقدمت الشركة باعتراضها على قرار التحصيل أمام اللجنة الابتدائية الثالثة بتاريخ 1443/07/25هـ والتي أصدرت قرارها بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم تقديمها خلال المدة النظامية تأسيساً منها على أن الشركة تبطلت بقرار التحصيل بتاريخ 1443-02-26هـ، واعتضت الشركة على قرار التحصيل أمام الهيئة في تاريخ 1443-03-26هـ، وردت الهيئة بعدم قبول الاعتراض بتاريخ 1443-06-24هـ، وتقدمت الشركة بلائحة الدعوى على بوابة اللجان الجمركية بتاريخ 1443-07-25هـ، أي بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر على تاريخ اعتراض الشركة، وكان يجب على الشركة المدعية في حالة عدم رد الهيئة خلال (30) يوماً من اعتراضها أن تتقدم بلائحة دعواها إلى اللجان الجمركية باعتبار أن عدم رد الهيئة يعتبر رفضاً ضمناً للاعتراض طبقاً للمادة (147) من نظام الجمارك الموحد، والمادة (5) من قواعد عمل اللجان الجمركية، عليه فإن عدم تقدم الشركة بدعواها أمام اللجان الجمركية خلال مدة الثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها للاعتراض أمام الهيئة يتقرر معه عدم قبول الدعوى لفوات المدة النظامية المقررة لذلك.

قرار رقم (CR-2024-204544) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (AC-2023-204544)

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من وكيل الشركة المستأنفة، تبين أن ملخصها قد جاء على ذكر أن الهيئة قامت بالرد على اعتراضه أمامها بعد ما يقارب الشهرين والنصف من تاريخ تقديمه للاعتراض حيث جاء ردها برفض الاعتراض بتاريخ 2022/01/27م (الموافق 1443/06/24هـ)، وأن الشركة قد قامت بتقديم اعتراضها أمام اللجنة الابتدائية بتاريخ 2022/02/26م (الموافق 1443/07/25هـ)، وأن ذلك يستخلص منه أنه قد تم تقديم الاعتراض لنظر دعواه أمام اللجان الجمركية خلال المدة المقررة لنظر الدعوى بعد صدور قرار الهيئة المتضمن إشعاره برفض الاعتراض، وأنه قبل صدور ذلك الإشعار قد تم عقد العديد من الاجتماعات وإجراء العديد من المكالمات بخصوص مآل الاعتراض المقدم من الشركة أمام الهيئة، واختتمت اللائحة بطلب قبول الاستئناف شكلاً، وإلغاء القرار الابتدائي محل الاستئناف والنظر في اعتراض الشركة والحكم بإلغاء قرار التحصيل الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

وقد ورد عبر النظام الآلي للأمانة مذكرة جوابية من الهيئة بتاريخ 2024/02/13م تضمنت ما ملخصه رداً موضوعياً بمناقشة أسباب قيامها بمراجعة مستندات الشركة وتعديل البنود الجمركية لما تراه من رسوم فات تحصيلها وأنها أصدرت قرارها بفروقات الرسوم الجمركية بناءً ما أعطاه النظام من سلطة في هذا الشأن على التفصيل الوارد ضمن مذكرتها الجوابية على الاستئناف المقدم من الشركة، واختتمت المذكرة بطلب رفض الاستئناف المقدم من الشركة وتأييد القرار الابتدائي فيما قضى به.

وفي يوم الخميس الموافق 2024/02/15م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها للنظر في الاستئناف المقدم من فرع شركة ... على القرار رقم (CTR-2023-96871) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، تبين للجنة أن القضية قد أصبحت جاهزة للبت فيها بحالتها تلك بعد إحاطة اللجنة بوقائع القضية وكفاية ما تم تقديمه لتكوين قناعتها والفصل فيها في ضوء ما كان الاستئناف قائماً عليه من أسباب وما كان عليه جواب الهيئة حياله.

وحيث كان موضوع الدعوى بين الهيئة والمستورد يتمثل في منازعة المدعي لقرار التحصيل الصادر في حقه بفروقات الرسوم الجمركية المستحقة بعد أن قدم تظلمه أمام الهيئة بتاريخ 1443/03/26هـ وحيث كان الثابت من خلال الأوراق أن الشركة قد تم تبليغها برد الهيئة برفض الاعتراض بتاريخ 1443/06/24هـ وذلك بموجب المستند الصادر عن الهيئة في ذلك التاريخ الموجه له الذي يفيد بـ (إشعار رفض طلب الاعتراض) والذي جاء ضمنه (بأنه يمكن التظلم على القرار لدى الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبة والجمركية ... خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإشعار)، وحيث تقدم المستورد أمام اللجنة الجمركية الابتدائية بدعوى الاعتراض على قرار التحصيل الصادر عن الهيئة بتقديمه دعواه أمام تلك اللجنة وقيدها بتاريخ 1443/07/25هـ، وأصدرت اللجنة الابتدائية قرارها بعدم قبول الدعوى شكلاً تأسيساً منها على أن ما يحكم دعوى الاعتراض على قرار التحصيل محكوم بمدد معينة لا يصح تجاوزها عند قبول دعوى الاعتراض لأن الغاية منها هو استقرار المراكز النظامية والحفاظ على الأوضاع الإدارية والمالية، وأن تقديم المدعي لاعتراضه على

قرار رقم (CR-2024-204544) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (AC-2023-204544)

القرار بتقييد دعواه لدى اللجان الجمركية بتاريخ 1443/07/25هـ قد فوت عليه المدة النظامية المفترض تقديم الاعتراض عليها بناءً على أن المدعي لم يقدم اعتراضه إلا (بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الاعتراض على قرار التحصيل). وحيث جاء استئناف المستورد قائماً على عدم صحة قرار اللجنة بالفصل في موضوع اعتراضه تأسيساً منه على أن اعتراضه لم يكن خلال المدد النظامية، بالنظر إلى أنه تقدم بالتظلم خلال الأجل المحدد لذلك وأنه بعد أن تم إشعاره برفض طلب الاعتراض من قبل الهيئة قام برفع الدعوى أمام اللجنة الابتدائية قبل مضي المدة المقررة للاعتراض على قرار التحصيل بعد رفض الهيئة لتظلمه على نحو ما سبق بيانه، في حين جاء جواب الهيئة -على نحو ما سبق إيراد ملخصه - على استئناف صاحب الشأن مؤكداً في ختامه لطلب رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي.

ولما كان الثابت من خلال الأوراق تحقق صدور إشعار رفض طلب الاعتراض بموجب إفادة الهيئة للمستورد بتاريخ 2022/01/27م (الموافق 1443/06/24هـ)، مما يعني أنها طيلة الفترة الممتدة من تاريخ تقديمه للتظلم على قرار التحصيل أمامها الواقع بتاريخ 1443/03/26هـ قد كانت بصدد دراسة موضوع التظلم وبحثه بدليل إصدارها لإشعارها برفض طلب التظلم بالتاريخ المنوه عنه، وهو ما يعني تنازلها عن حقها في الاستفادة بعدم صدور أي شيء عنها بخصوص التظلم باعتباره رفضاً ضمناً عند انتهاء المدة المقررة الممنوحة لها لدراسة التظلم بعد أن صدر الإشعار بإرادة صريحة منها برفضه بالتاريخ الموجه فيه للمستورد، مما لا يمكن معه الإعراض عما يحدثه مثل ذلك الإشعار الصادر منها من مركز قانوني للمكلف أمامها بأداء فروقات الرسوم الجمركية الصادر في شأنها قرار التحصيل المتظلم منه أمامها، ولما كان المقرر في شأن احتساب المدد المقررة لعدم سماع الدعوى وتحديد الواقعة التي يتم احتساب الأجل بعدم سماع الدعوى ترتيباً عليها من قبيل المسائل الموضوعية التي تمتلك الجهة النازرة للدعوى الحق في تقدير وتحصيل فهم واقعها لاستنتاج الواقعة التي يبدأ معها احتساب المدة التي يكون بانتهائها انقضاء الأجل المقرر بعدم سماع دعوى الاعتراض على قرار التحصيل باعتبار ذلك من مسائل الواقع، مما يكون معه تنازل الهيئة عن حقها في استخلاص رفضها الضمني للتظلم بمضي المدة المقررة لاستنتاج ذلك دون جواب منها قد تقوض بقيامها بإشعار المستورد برفض اعتراضه وتظلمه على قرار التحصيل أمامها بما يكون المتحصل منه احتساب المدة المقررة لقبول دعوى الاعتراض على قرار التحصيل مبدئية بتاريخ حصول إشعارها للمستورد بعدم قبول تظلمه، ذلك أن استقرار المراكز النظامية والحفاظ على الأوضاع الإدارية والمالية المبتغاة من تقرير تحديد مدة للتظلم على قرارات التحصيل أمام الهيئة والاعتراض في شأنها أمام القضاء الجمركي يكون متعيناً تطبيقه بموجب ما قرره النصوص المنظمة لذلك في الأحوال التي يكون فيها إنزال النص على صور ينطبق عليها بمحدداته وشروطه لإعماله والتمثله في صدور القرار من الهيئة برفض الاعتراض واحتساب مدة الثلاثين يوم بناءً على ذلك أو عدم صدور أي شيء منها في مصير التظلم المقدم أمامها في شأن فروقات الرسوم المتنازع عليها واعتبار ذلك رفضاً ضمناً منها وهو ما لم يكن عليه حال تعامل الهيئة مع التظلم وتقرير مصير البت فيه، ذلك أن الثابت من الأوراق أن المستورد قد تقدم بدعواه للاعتراض على قرار التحصيل بتاريخ 1443/07/25هـ،

قرار رقم (CR-2024-204544) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (AC-2023-204544)

وأن إشعاره برفض طلب الاعتراض والتظلم من الهيئة قد وقع بتاريخ 2022/01/27م (الموافق 1443/06/24هـ)، ولما كانت المادة 147 من نظام الجمارك الموحد قد جاءت على أن المدة المقررة لقبول الاعتراض على قرارات التحصيل أن يكون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ بها فإن ذلك مفاده اعتبار تقديم المستورد لاعتراضه أمام اللجنة الابتدائية بتاريخ 1443/07/25هـ بعد أن تم إشعاره من قبل الهيئة برفض اعتراضه من قبلها بتاريخ 1443/06/24هـ، قد وقع خلال المدة المقررة نظاماً لنظر اعتراضه على نحو ما سبق تحقيقه فيكون الاستناد إلى إنزال نص المادة الخامسة من قواعد عمل اللجان الجمركية بصورة مباشرة بمثل ما كان عليه قرار اللجنة الابتدائية المستأنف عليه دون أعمال منها لما ترتب من مراكز قانونية تولدت من استخلاص تنازل الهيئة عن حقها في اعتبار عدم صدور أي شيء عنها بخصوص الاعتراض المقدم أمامها لا يتفق مع ما كان عليه واقع الحال وما اكتنف ملائسات الاعتراض على القرار أمامها من وقائع وظروف -على نحو ما سبق تحقيقه- يتعين معها استصحاب الأصل المتقرر المتمثل في أن يكون تفسير وتأويل تطبيق النصوص التي تربط المكلف مع الإدارة الجمركية بما يتحقق به مصلحة المكلف، وعليه خلصت اللجنة الاستئنافية إلى تقرير إلغاء القرار الابتدائي وإحالة الدعوى من جديد لنظر موضوعها أمام اللجنة الابتدائية مصدرة القرار، وتأسيساً على ما تقدم فقد انتهت اللجنة الاستئنافية إلى تقرير ما يأتي:

المنطوق

- 1- قبول الاستئناف شكلاً من مقدمه/ فرع شركة ...، سجل تجاري رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (CTR-2023-96871) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.
- 2- وفي الموضوع قبوله، وإلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى للجنة الجمركية الابتدائية الثالثة للنظر في موضوعها، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

أعضاء اللجنة

الدكتور/... الأستاذ/...

رئيس اللجنة

الدكتور/...